

النِّيَابَةُ الْعَامَةُ
مكتب
النائب العام

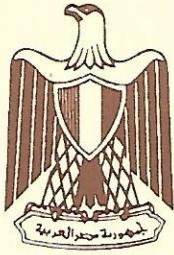
بيان

من النيابة العامة

في واقعة القطار رقم ٩٣٤ ب الهيئة السكك الحديدية

أمر النائب العام بحبس المتهم / مجدي إبراهيم محمد - رئيس القطار رقم ٩٣٤ بهيئة السكك الحديدية -؛ أربعة أيام على ذمة التحقيقات؛ لارتكابه أفعالاً أضرت بسلامة راكبين بالقطار وأفضت إلى موت أحدهما وإصابة الآخر.

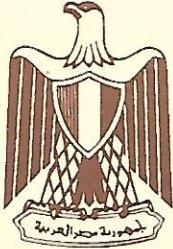
وكشفت تحقيقات النيابة العامة عن استقلال المجنى عليهم / محمد عيد عبد الحميد عطية، وأحمد سمير أحمد علي ليلة الثامن والعشرين من شهر الجاري للعربة رقم ٤ من القطار رقم ٩٣٤ حال توقفه بمحطة طنطا مسافرِين إلى محافظة القاهرة دون تذكرة أو تصريح؛ ولذلك استوقفهما المتهم بعد متتصف تلك الليلة، ولعلمه بعدم امتلاكهما ما يكفي لدفع ثمن التذكرة والغرامة؛ فتح باب القطار وخيَّرَهُما بين الدفع أو تقديم بطاقي تحقيق شخصيتיהם لتحرير محضر بالواقعة أو التزول من القطار؛ وذلك حال مرور القطار بمحطة دفرا القديمة بسرعة اختلف الشهود على تحديدها؛ فقفز المجنى عليه / أحمد سمير وأصيب بسحجات وكدمات بمواضع متفرقة من جسده، ولحقه من توفاه الله / محمد عيد، حيث أمسك بمقبض باب القطار ثم اختفى تحته؛ فقام ركابُ بالقطار بإبلاغ النجدة.



النِّيَابَةُ الْعَامَّةُ
مكتب
النائب العام

وأمرت النيابة العامة بضبط وإحضار المتهم واستجوبته؛ فأنكر الاتهام المنسوب إليه، وأدّعى أن القطار توقف ثم بدء في السير قبل قفز المجنى عليهم بسرعة منخفضة، وأنه حاول منعهما من ذلك.

وكانت النيابة العامة قد بادرت بالانتقال إلى مسرح الواقعة وتبين أنها وقعت بمحطة مهجورة معتمدة هي "محطة دفرة القديمة"، وناظرت جثمان المتوفى إذ تبين انفصال رأسه عن جسده، وسألت المصايب أحمد سمير أحمد علي، ومختصين وعاملين ب الهيئة السكك الحديدية، وتوصلت إلى عددٍ من شهود الواقعة ممن تقدّموا للإدلاء بشهادتهم، ومن نشروا على حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي ما يفيد مشاهدتهم الواقعة؛ فسألت عدداً منهم بنيابة مركز طنطا، بينما أمر النائب العام بندب أعضاء بنيابة الأقصر لسؤال عدد من الشهود المتواجدين بالمدينة، والانتقال إلى مطار الأقصر الدولي لسماع شهادة ثلاثة آخرين قبل مغادرتهم البلاد، وتواترت شهادتهم جميعاً على تخير المتهم للمجنى عليهم بين الدفع أو تحرير محضر أو التزول من القطار؛ فقفزا بالمحطة المهجورة واختلفت تقديراتهم لسرعة سيره حال مروره بها، وندبت النيابة العامة أطباء مصلحة الطب الشرعي لإجراء الصفة التشريحية للمتوفى إلى رحمة الله تعالى، وتوقيع الكشف الطبي الشرعي على المصايب، كما ندب خبراء



النِّيَابَةُ الْعَامَةُ
مكتب
النائب العام

مختصين لفحص جهاز التحكم الآلي بالقطار (Automatic Train Controller)؛

للوقوف على سرعته تحديداً وقت الواقعة، تحقيقاً لدفاع المتهم ووصولاً إلى الحقيقة.

ولما زالت النيابة العامة تتلقى التقارير الفنية، ومستمرة في سؤال الشهود واتخاذ إجراءات تحقيق لكشف تفاصيل الحقيقة؛ وستصدر بياناً وافياً عاجلاً بتلك الإجراءات وبما يؤول إليه التصرف في القضية.

وتحذر النيابة العامة من الانسياق وراء الأخبار والشائعات التي تزييف الحقائق؛ أو تصف الأمور بغير مسمياتها؛ وتؤكد أن بياناتها الرسمية الصادرة عنها هي المصدر الرسمي الوحيد لحقيقة ما تتخذه من إجراءات وما تباشره من اختصاصات.

وتهيب النيابة العامة بالقائمين على الوزارات الخدمية والمرافق العامة بتوعية موظفيها والعاملين بها وترسيخ إيمانهم بمقاصد الوظيفة العامة؛ وغايتها تحقيق المصلحة العامة؛ وأن أولى أولويات تلك المصلحة هي الحفاظ على حياة الإنسان وصون كرامته.

٢٠١٩/١٠/٢٩